ثالثًا : حقوق الإنسان المعاصر
بين الخطاب النظرى والواقع العملى

أ. د. مصطفى النشار (*)

أولاً : ما الحق وما الخطاب :-

لا شك أننا نعيش اليوم أزهي عصور الانفصام في الشخصية الإنسانية؛ إذ لم يشهد أي عصر من العصور السابقة ما نشهده نحن اليوم من تناقض بين الفكر النظري والواقع العملي؛ ذلك التناقض الذي قد يصيب أي متأمل بالدهشة والعجب حيث من المفترض أن البشرية قد تطورت عبر ألاف السنين وعرفت مدى الضرر الذي يقع حينما يسود الانفصال بين الخطاب النظري والواقع العملي، عرفت النتائج المدمرة التي يمكن أن تترتب على ازدواجية القول والفعل وخاصة حينما يكون القائل والمنظم هو نفسه المنوط به الفعل ومراقبة الفعل !

إن الوعي النظري بمعنى الإنسان والإنسانية وحقوق الإنسان سواء أكان رجلاً أم امرأة، طفلاً أم شيخاً قد بلغ حداً من المفترض أنه غير مسبوق في التاريخ الإنساني؛ فقد أصبح لدينا الآن ما يربو على ستمائة وثيقة تتضمن صياغات محددة لحقوق متنوعة للإنسان المعاصر[1].

وإذا كان ذلك عن الخطاب النظري المكتوب بما يتضمنه من وثائق وعهود واتفاقات ناتجة أو مترتبة على تلك الوثائق والعهود والاتفاقيات، فإن الخطاب

(*) أستاذ ورئيس قسم الفلسفة بكلية الآداب – جامعة القاهرة وعميد كلية التربية ببنى سويف.

obeikandl.com

الشفهي الذي نطلقه صباح مساء سواء جاء على لسان الرجل العادي أو على لسان السادة المسئولين في مختلف دول العالم شرقه وغربه وخاصة من الغرب الأمريكي والأوروبي يفوق ذلك بكثير؛ إذ لا يمكن بأي حال حصر كل ما يقال في مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول حقوق الإنسان ! فكل ذلك يؤكد أن الوعي النظري الذي تمثله كافة صور الخطاب البشري قد بلغ حداً غير مسبوق؛ وهذا الوعي لم يعد مقصوراً على ما يمكن أن نسميه الوعي الفطري بالحقوق الطبيعة للإنسان، بل تطور ليصبح وعياً موضوعياً رخيصاً منصوصاً عليه في نظم قانونية تتيح للجميع الحماية والأمان وتضمن للجميع الاستقرار وعدم المساس.

ونظرة شاملة ومدققة لمكتبة حقوق الإنسان وما تضمنته من مسميات لمواثيق وعهود واتفاقيات بلغت إحدى عشرة صفحة من القطع الكبير منذ ميثاق الأمم المتحدة الذي صدر بمدينة سان فرانسيسكو يوم 26 يونيه 1945م حتى إعلان كمبالا الذي اعتمده المؤتمر الإفريقي الرابع في السابع والعشرين من سبتمبر 1996م، أقول إن نظرة إلى تلك المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية الإقليمية فضلاً عن القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظماتها ذات الصلة الخصوص تؤكد أنه لم يعد هناك مجال للمزيد من الوعي النظري بكافة حقوق الإنسان المعاصر في أي مكان على خريطة العالم.

ثانياً : التناقص بين الخطاب النظري والواقع العملي :

وهنا يثار السؤال الهام : أين نحن في واقع حياتنا العملية من كل هذه المواثيق والعهود والاتفاقيات والقرارات ؟!

إن الحقيقة التي لم تعد خافية على أحد في العالم المعاصر أن واقع الحياة العملية للإنسان المعاصر وخاصة في مناطق معينة من العالم وخاصة فيما يطلق علية العالم الثالث يشهد أسوأ صور التناقص بين الخطاب المكتوب والشفهي حول حقوق الإنسان وبين ما يعانيه هؤلاء البشر في واقعهم المعاش ! فالانتهاكات المتتالية والمعتمدة من قبل دول الشمال وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لدول الجنوب والتعدي على حقوق الأفراد

والجماعات سياسياً واجتماعيا واقتصادياً أصبح هو السمة الغالبة التي لم تعد تجدي معها أي محاولة للفت أنظار زعماء هذه الدول أنهم تجاوزوا كل الخطوط الحمراء (التي حددوها هم في ما ابتدعوه وما وقعوا عليه من عهود ومواثيق واتفاقيات). فمن في يده القوة العسكرية يفرض ما شاء من أمور على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية على من لا يملكونها حتى وصل الأمر إلى حرمانهم من الدفاع عن أنفسهم وعن أبسط حقوقهم حتى ولو باستخدام الحجر في مواجهة الطائرات والدبابات والصواريخ.

لقد اختلطت المفاهيم والاصطلاحات بحيث أصبحت أقرب ما تكون إلى الفراغ من المعنى؛ فالدفاع عن العرض والأرض بأبسط الوسائل أصبح يسمى إرهاب !، والدول رمز النظام والقانون صارت هي من يفرض الخوف ويخترق كل الأنظمة والقوانين !، إن المحتل صار مواطناً، والمواطن صار لاجئاً وإرهابيا، إن المُعتدي عليه، إن طالب السلم والسلام صار هو المحارب والإرهابي، بينما صاحب آلة الحرب وصانع المعارك تلو المعارك هو الذي يسارع إلى حديث السلم والسلام !

إن ذلك التناقض بين الأقوال والأفعال، بين النظري والواقع العملي جعلنا نعيش في عصر يمكن أن نطلق عليه عصر "الأضداد العشرة"، تلك الأضداد التي تكشف بجلاء حالة التناقض التي يحياها الإنسان المعاصر؛ فهناك تناقض بين الحياة والموت، بين الحرية والاستعباد، بين المساواة والتميز العنصري، بين الإخاء والعداء، بين العدل والظلم، بين العولمة والهيمنة، بين الحوار والصراع، بين الفردانية والاستنساخ، بين الذاتية واستباحة الحرمات والمقدسات، بين الاستقلال والاحتلال.

عصر « الأضداد العشرة » :

1ـ الحياة – الموت :

لاشك أن أبسط حقوق الإنسان وأكثرها فطرية هو الحق في الحياة الكريمة التي تكفل له من قبل مجتمعه الإنساني حيث يسمح له بحرية

تحصيل المأكل والمشرب والعمل والتنقل فهذه هي أسس حركته في الحياة. وقد نصت على ذلك كل المواثيق والعهود الإنسانية منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نص في المادة الثالثة على أن " لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصيه"[3]. وإذا كانت الحقوق في عرف الفلاسفة تشتق من ثلاثة مصادر محتملة هي الحقوق الإلهية والحقوق الطبيعية والحقوق الوضعية المعاصرة، [4] فإن جميع هذه المصادر تنص على أن حق الحياة هو أهم حقوق الإنسان وهو الأصل الذي تترتب عليه حقوقه الأخرى. إنه أكثر حقوق الإنسان بداهة ومع ذلك تجد أن الواقع المعاش في كثير من بقاع العالم يؤكد غير ذلك ،يؤكد أن حياة الإنسان أصبحت رخيصة وأصبحت في نظر المعتدي والغازي لا قيمة له؛ فرغم أننا لسنا في زمن الحرب سوء في أفغانستان أو في فلسطين أو في العراق أو في الشيشان نجد أن موت الإنسان وإفقاده حقه الطبيعي في الحياة والأمان صار مسألة لا تشكل أي عبء على ضمير المحتل والمعتدي بل صارت مسألة عادية نقرأ عنها ونراها بأعيننا على شاشات التليفزيون في جميع أنحاء العالم ولا يتحرك أي أحد للإنقاذ أو لوقف القضاء على حياة البشر في هذه البقاع من الأرض دون ذنب ارتكبوه اللهم إلا محاولتهم فقط الدفاع عن أنفسهم ضد محتلين اغتصبوا أرضهم وينهبون ثرواتهم.

وإذا كان ضمير العالم المتمدين صار يعتقد أنه لا جدوى للحديث عما يحدث من القتلة الإسرائيليين تجاه أبناء فلسطين وأن هؤلاء القتلة انعدم عندهم الضمير الإنساني وأصبحوا فوق القانون وضعياً كان أو إلهياً، فإن ما يجري في العراق يعد صورة بالكربون مما يجري في فلسطين؛ فها هم الجنود الأمريكيون يقتلون العراقيين في كل مكان من أرض العراق دون تمييز بين من يحمل السلاح لمقاومتهم وبين الإنسان العادي الذي يشتري حاجته من السوق أو حتى النائم في بيته. وقد شهد شاهد من أهلهم حينما قال ضابط كبير في القوات البريطانية التي تشارك في الهجمة الاستعمارية البربرية على العراق يصف ويعلق على ما يفعله الأمريكيون : "أن القوات الأمريكية لا

تشعر بأدنى قلق للخسائر العراقية في الأرواح وهو موقف مأساوي ويسير الرعب" [5]. وقد أشار نفس الضابط البريطاني إلى أن القوات الأمريكية تعمد إلى التبسيط الشديد المنافي للواقع حيث يبدو أنه من الصعب بالنسبة لها أن تميز بين من يواجهونها ومن لا يواجهونها وترى أنه من الأسهل جمع كل العراقيين في سلة واحدة باعتبارهم " كائنات شريرة" [6] أي يجب قتلها سواء واجهتهم أو لم تواجههم. هكذا يفهم الغزاة الأمريكيون المعاصرون أبرز من يتشدقون بحقوق الإنسان حق الحياة بالنسبة لشعب العراق، إنه يعني عندهم في الواقع الحي ضرورة الموت حتى لا ينغص عليهم هذا الشعب حياتهم واستمتاعهم بخيرات العراق وثرواتها الطبيعية !!. لقد حطم ما يجري في الواقع تلك الرؤية الفلسفية الحالمة القائلة " إن للأبرياء حقاً في ألا يحرموا من الحياة" [7].

2ـ الحرية ـ الاستعباد :

إن الحفاظ على الحريات الأساسية للإنسان كانت منذ بداية الحضارة البشرية هي غاية كل مجتمع مدني إنساني منذ الحضارة المصرية القديمة وحضارات الشرق القديم إلى الحضارة اليونانية وظل هذا الحفاظ على الحريات الأساسية هو القاسم المشترك لكل العقائد الدينية التي ظهرت بعد ذلك وتعاظم شأنها على وجه الخصوص في ظل الدين الإسلامي الحنيف [8]. وكم حدثت ثورات على نظم استبدادية طغت على مواطنيها وانتهكت حرياتهم إلى أن صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليصبح الحق الطبيعي في الحرية حقاً وضعياً وجب الحفاظ عليه بقوة القانون. وكم كان رائعاً في هذا الإعلان أن تنص مادته الأولى على "أن جميع الناس يولدون أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق [9]" وفي مادته الثانية على أن " لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان دونما تميز من أي نوع" [10] وفي مادته الرابعة على أنه "لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده [11]" وفي مادته الخامسة على أنه لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو

العقوبة القاسية [12]" وفي مادته التاسعة على أنه "لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسف" [13]. وفي 1، 2 من المادة الثالثة عشر على "أن لكل فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة "وأن" لكل فرد حق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده وفي العودة إلى بلده [14].

أقول كم كان رائعاً أن يتضمن الإعلان الدولي لحقوق الإنسان هذه المواد الدالة على أن الخطاب النظري لحقوق الإنسان قد بلغ مقداراً عظيماً من الرقي بإنسانية الإنسان وتقديس حريته الأساسية. لكننا وللأسف نجد أن الدراسات التي أجريت حديثاً قد أظهرت فيما يشير محمد السيد سعيد [15] اسمرار انتشار أشكال معينة من الرق والممارسات الشبيهة له في مناطق وبلاد كثيرة من العالم وذلك رغم أن أول اتفاقية دولية لحظر العبودية وقمع الاتجار في الرقيق قد عقدت في إطار عصبة الأمم المتحدة منذ يوليه 1926 م وتم تجديدها عام 1949م في إطار الأمم المتحدة. إن البغاء والدعارة وأسر وارتهان الدائن العاجز عن سداد دينه والتزويج الإجباري للنساء والتنازل عنهم للغير، وخطف الأطفال واستغلالهم.

وكذلك ممارسة الاعتقال التعسفي للبشر في ظل نظم سياسية معينه وفي ظل أساليب الاحتلال لأراضي الغير واسترقاق أهلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كل ذلك يجري الآن تحت أنظار العالم أن يتحرك أحد وليس من مثال أوضح على ذلك ما تفعله إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة من احتلال وهدم للمنازل فوق رؤوس أصحابها واغتصاب الأراضي من أصحابها وتكسير عظامهم واعتقالهم فضلاً عن بناء ما أسموه بالجدار العازل الذي يمنع أصحاب الأرض من التنقل من مكان إلى آخر داخل أرضهم ويحرمهم من الذهاب إلى أعمالهم .. أليس ذلك أوضح دليل على أن ما يجري على أرض الواقع يكذب كل هذه الدعاوى والاتفاقيات والمعاهدات !!

إن ما تفعله الأنظمة المخابراتية فى العالم محلياً وإقليمياً وعالمياً من تسخير النساء والأطفال والشباب واستعمالهم في الأغراض التجسسية وما

تفعله النظم السياسية المستبدة سواء في دول الشمال أو في دول الجنوب مع مواطنيهم الأقل مكانة اجتماعيًا واقتصاديًا لهو خير دليل على تكذيب كل الدعاوى القائلة بضرورة مراعاة حق الحرية للإنسان !

3ـ المساواة – التمييز العنصري :

إن الإقرار بالمساواة بين البشر أجمعين يشكل منذ بداية الخطاب المكتوب للفكر البشري ركناً ركيناً من أسس الحياة البشرية؛ فهكذا كان الحال منذ بداية الحضارة الإنسانية وتدعم بشكل كلاسيكي منذ الفكر اليوناني على يد فلاسفة الرواق وكذلك على يد فلاسفة التنوير وذلك بعد أن حرمت الأديان كافة أشكال التمييز بين البشر وأعلن ذلك معظم الدعاة والمصلحون والفلاسفة .ولذلك لم يكن غريباً أن يأتي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان متضمناً مواده وبنوده الإقرار بهذا الحق؛ ففي المادة السابعة ينص على أن "الناس جميعاً سواء أمام القانون وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على هذا التمييز[16]" وقد جاءت المواد التالية وكافة بنودها تؤكد هذا الحق، كما جاءت الكثير من الإعلانات والعقود والمواثيق والاتفاقيات الدولية مؤكدة كذلك لهذا الحق؛ فهناك فعلاً إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الذي صدر في نوفمبر 1963م، وكذلك إعلان المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته العشرين في نوفمبر 1978م بشأن العنصرية والتميز العنصري، وهناك الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1973م وبدأ العمل بها في يوليه 1976م. وهناك كذلك الإعلان الدولي بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد الذي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1981م. وهناك أيضاً الإعلان الدولي بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو

اثنية وإلى أقليات دينية ولغوية الذي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1992م [17].

كل هذه العهود والإعلانات والمواثيق إنما تؤكد المساواة بين البشر وإلغاء كافة أشكال التمييز العنصري بأسبابه المختلفة أصبح ضرورة واجبة النفاذ. ولا شك أن المقصود بالمساواة في هذا السياق – سياق حقوق الإنسان هو أن البشر جميعاً متكافئين في المراكز القانونية وأن أي صورة من صور التمييز بين البشر منعدمة القيمة حسب القانون. وأن هذا المعنى للمساواة يسرى على شتى صور المعاملات والتفاعلات والعلاقات في كل مجالات الحياة الإجتماعية أي الثقافية والسياسية والحياة المدنية والعلاقات الدولية وغيرها [18] . . والسؤال الذي يلح على أي قارئ لكل هذه العهود والمواثيق وملحقاتها عن المساواة بين البشر وعن ضرورة عدم التمييز بينهم بأي صورة من الصور، هو : أن كل ذلك مما يجري في واقع عالمنا المعاصر ؟! إن كافة أشكال التمييز العنصري لا تزال قائمة؛ إذ لا تزال حتى على الصعيد النظري نقرأ عن التمييز بين دول الشمال ودول الجنوب ويا ليت الأمر مقصوراً على التمييز الجغرافي، بل إن المقصود هو التمييز بين العالم المتقدم (العالم الأول)، والعالم المتخلف (العالم الثالث). كما أننا لا نزال نرى صور أخرى كثيرة للتمييز بين بيض وسود، بين غربي هو المسيطر والمتقدم والغني والعالم .. الخ وبين شرقي هو الأدنى والأفقر وهو الذي علية أن يتلقى كل من الغرب المتقدم من العلم إلى تقنية صناعة رغيف الخبز، فهناك من يملك القوة والسلاح النووي وكافة صور الأسلحة الفتاكة وله حق تطويرها وتحديثها وتجريبها؛ وهناك من لا يصح أن يمتلك أي سلاح حتى لو كان هذا السلاح هو الحجر أو البندقية ! هناك دول فوق القانون (أمريكا وإسرائيل) ودول تتلاعب بالقانون (أوروبا ودول الغرب الأوروبي) ودول تحت القانون وهو حد السكين الذي تطبقه عليها الدول الأقوى بما في يديها من صلاحيات في المنظمات الدولية ومن قوة عسكرية داعمة وقادرة على كسر إرادة وشوكة أي من الدول الضعيفة أو المستضعفة !!

إن المسألة لم تعد مقصورة على التمييز بين دول ودول أخرى، أو بين شعوب وشعوب أخرى، أو بين جماعات وجماعات أخرى، بل أصبحت تتعدى ذلك التمييز. إن التمييز الذي كان مقصوراً على الأفراد بين بعضهم البعض، أصبح تمييزًا بين جماعات وشعوب ودول.

إن التمييز العنصري الآن أخذ طابعاً جديداً؛ فقد أصبح الغربيون عموماً والأمريكيون خصوصاً هم البشر أصحاب الحق في الحياة والحرية ومن عداهم أصبحوا في قواهم أدنى من البشر، ولا أدل على هذا التمييز العنصري في أقصى صوره في العصر الحاضر من ذلك الذي يحدث الآن في فلسطين والعراق وفي أفغانستان والشيشان، إن ذلك الضابط البريطاني الكبير قد صرح بصورة تدعو إلى العجب بأن المشكلة الحالية في العراق "تكمن في أن القوات الأمريكية تعتبر العراقيين" انترمنخن "وهو تعبير نازي يعني" أدنى من البشر "، كما صرح بأن الأمريكيين يعتبرون العراق دولة قطاع طرق، وأنه من حق كل شخص أن يقتلهم[19] .

ويؤكد التقرير السنوي الذي أصدرته منظمة مراقبة حقوق الإنسان HUMAN RIGHTS WATCH عام 2003 م كلام هذا الضابط البريطاني عن ممارسات في أمريكا وجنودها في العالم؛ فرغم أن هذا التقرير استبعد أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم إلا أنه قد أكد "أن واشنطن تمتلك اليوم قوة هائلة بحيث لو ضربت عرض الحائط بمعايير حقوق الإنسان فإنها بذلك تقوض دعائم قضية حقوق الإنسان في معاملتها المشتبه في كونهم إرهابيين فترفض تطبيق اتفاقيات جنيف على سجناء الحرب من أفغانستان وتسئ استخدام وصف "القاتل العدو" بفرضه على المشتبه فيهم جنائياً في الأراضي الأمريكية. كما تسئ إدارة بوش استخدام قوانين الهجرة لحرمان المشتبه فيهم جنائياً من حقوقهم [21]. كما أشار نفس التقرير إلى أن الحكومة الأمريكية حاولت جاهدة في عام 2002 م تقويض مبادرات حقوق الإنسان الهامة مثل المحكمة الجنائية الدولية التي تمثل نظاماً دولياً جديداً للتفتيش بهدف منع التعذيب وقرار

الأمم المتحدة بضرورة خوض الحرب على الإرهاب بصورة تراعي حقوق الإنسان. كما أشار إلى أن الدول الغربية الأخرى قد تخاذلت عن نصرة حقوق الإنسان بعدم الضغط على روسيا حليفتهم لوضع حد للانتهاكات التي ترتكبها في خضم الحرب في الشيشان [22].

وإذا كانت تلك بعض صور انتهاك حقوق الإنسان بصورة عنصرية من جانب الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين في خارج بلادهم، فإن ممارسة التمييز العنصري في داخل بلادهم لا يختلف كثيراً؛ فمن المعروف أن الولايات المتحدة ذاتها كدولة قامت على نزعة عنصرية متطرفة أبيد خلالها شعب الهنود الحمر وهم السكان الأصليين للبلاد، ومن المعروف أن شعب الولايات المتحدة مكون من جنسيات وأعراق مختلفة يمارسون على بعضهم البعض الكثير من صور التمييز العنصري وخاصة من قبل البيض على الزنوج، ومن قبل الأغنياء على الفقراء، وذلك رغم أن نسبة السكان السود (الزنوج) هي النسبة الغالبة في التركيب السكاني باستثناء البيض إذ بلغت نسبتهم في إحصاء عام 1997 م 13 ٪ في الوقت الذي بلغت نسبة الهنود الحمر والإسكيمو 1٪ ونسبة الآسيويين 4٪ أما البيض فنسبتهم 73٪ [23]. ويتخوف الأمريكيون الآن من الزيادة المرتقبة لأعداد السود والآسيويين إذا استمرت معدلات النمو الطبيعي للسكان والهجرة على مستوياتها الحالية. إنهم يتخوفون من أن تتحول أمريكا البيضاء إلى أمريكا رمادية / بنية اللون [24].

ولاشك أن هذا التخوف في حد ذاته يعد أبرز دليل على ذلك التمييز العنصري الذي رسخ في عقيدة الأمريكيين منذ إنشاء دولتهم العرقية حتى الآن ! إذ لا يمر يوم دون وقوع عشرات الحوادث في مختلف الولايات الأمريكية التي تنضح برائحة التمييز العنصري واللامساواة السائدة في المجتمع الأمريكي رغم كل قوانين المساواة ومحاربة العنصرية التي اتفقوا عليها ولا يملوا من التشدق والتغني بها في كل المحافل الدولية !

أما في أوروبا فلا يختلف الحال كثيراً ولنضرب مثالاً واحداً على صورة التمييز العنصري في دولة فرنسا التي نعرف أنها كانت رائدة عصر التنوير

الأوروبي وأن ثورتها المنادية بالمساواة والإخاء والحرية كانت أول الثورات في العالم الغربي الحديث. لقد أصبح واقع الحال في فرنسا اليوم ينضح بصور متعددة للعنصرية؛ فقد أوضح استطلاع للرأي أجري في مارس 1990م أن الفرنسيين صاروا أكثر عنصرية من ذي قبل وكان هذا رأي 57٪ من المواطنين الفرنسيين [25].

ولقد رصدت التقارير الفرنسية أن عدد العرب الذين لقوا حتفهم خلال الثمانينيات نتيجة لاعتداءات عنصرية يقدر بنحو 180 شخصاً، وأن الذين تعرضوا للضرب والإهانة بسبب لون جلودهم السمراء واستخدام لغة الضاد بأصوات مرتفعة يقدر عددهم بالآلاف. ورصدت هذه التقارير أن العنف العنصري يتركز على المهاجرين العرب بصفة خاصة. وبالطبع لم ترصد هذه التقارير المواقف ذات الطابع العنصري في الحياة العامة سواء في العمل أو في المسكن أو في التعليم [26]. وإذا كان تلك التقارير قد رصدت هذه الظاهرة العنصرية في المجتمع الفرنسي إزاء الأجانب والعرب في عام 1990م فما بالها اليوم وخاصة بعد ازدياد التمييز العنصري ضد العرب والمسلمين عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر! إن صور التمييز العنصري التي تبرزها الممارسات اليومية للإنسان الغربي في أمريكا وأوروبا ضد بقية البشر تكاد تفتك بأي دعوة أو اتفاقية أو أي خطاب نظري يتحدث عن المساواة بين البشر!

4ـ الإخاء ـ العداء:

إن المناداة بالمساواة بين البشر يترتب عليها أو يتأسس عليها دوماً الدعوة إلى الأخوة العالمية. إن هذه الأخوة مبنية على سند تاريخي وأبوي هو أن جميع البشر إنما يعودون في النهاية إلى جدهم الأول آدم وإلى أمهم الأولى حواء. ومن ثم فإن البشر سواسية وأخوة بحكم الأصل الواحد. وقد تعمق هذا الإحساس كثيراً حينما بلغ الوعي النظري حداً وضعت معه ـ كما سبق وأشرنا ـ التشريعات والقوانين والاتفاقيات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان وقد نص الكثير منها على عهود ومواثيق تؤكد الترابط بين البشر

وتحضهم حضاً على أن يدركوا أنهم في كل شئ لهم نفس الحقوق رغم ما قد يكون هناك من تباين في الآراء واختلاف في الأديان والعقائد؛ إذ نصت المادة 14، 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في بنودها على أن لكل فرد حق التمتع بجنسية ما والتماس ملجأ في بلد ما وله حق الزواج وتأسيس الأسرة دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين كما نصت على ذلك المادة 16، وكذلك له الحق في التملك سواء بمفرده أو بالاشتراك مع غيره ولا يجوز تجريده من هذه الملكية كما نصت المادة 17. كما أن المادة 18 تؤكد على حق كل شخص في حرية الفكر والوجدان والدين وحريته في تغيير دينه أو معتقده وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم. وقد تضاعفت هذه الحقوق المؤكدة للأخوة بين البشر في المواد 19، 20، 21 ،22 في كل بنودها وكذلك في المادة رقم 24 التي نصت على أن لكل شخص حق في الراحة وأوقات الفراغ وتحديد عدد معقول من ساعات العمل وإجازات دورية مأجورة [27].

وقد نصت المادة 25 على أن لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية وله الحق في ما يأمن به من الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه. ولم يكتف الإعلان بذلك بل أكد أن للأمومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصتين وأن لكل شخص حق في التعليم ويجب أن يوفر التعليم مجاناً [28].

إن كل هذه النصوص إذا ما أضيفت إلى سابقتها التي تخص ضرورة المساواة بين البشر وعدم التمييز بينهم تحت أي ظروف بلغت شأناً بعيداً في تأكيد الأخوة بين البشر لكن الواقع المعاش أيضاً يتناقض مع كل هذا الخطاب النظري الراقي عن أخوة البشر والمساواة بينهم .

فالحقيقة التي يلمسها أي متتبع لما يجري في عالم اليوم من حروب

مفتعلة وصراعات عرقية ودينية علنية أو خفية يتأكد له أننا نعيش عصراً حل فيه العداء محل الإخاء، وحلت فيه الكراهية محل الوئام والمحبة ! إذ لم تعد مظاهر العداوة والبغضاء بين البشر مقصورة على الأفراد ضد بعضهم البعض، بل صارت هذه المظاهر سائدة بين الشعوب والدول مما يدل على البعد السياسي والأيدلوجي للمسألة؛ ففي الوقت الذي كان الناس يتوقعون فيه أن ينضج البشر بما يكفي بفعل التقدم في إدراك ضرورة المساواة والإخاء وبفعل المواثيق التي تؤكد ذلك وتحض عليه، نجد أن مظاهر العداء قد استبدت بالشعوب وصارت علانية بين الدول، بين دول الشمال ودول الجنوب، بين الدول الغنية والدول الفقيرة، بين الدول المسيحية واليهودية وبين الدول الإسلامية والعربية. إن الكثير من مظاهر هذه العداوة متوارثة من حقب تاريخية بعيدة خاصة حقب الحروب والاستعمار؛ فمن يقرأ تاريخ أوروبا مثلاً يتبين له أن شعوبها لم تكف عن الاقتتال بشراسة نادرة جيلاً بعد جيل، إذ كانت هناك حروب الأديان في القرون الوسطى وحتى بداية عصر النهضة ثم حروب نابليون ومئات الحروب الثنائية بسبب مشكلات الحدود والسعي إلى بسط النفوذ، والمعروف أنه قد بلغت هذه الحروب حدها الأعلى في الحربين العالميتين الطاحنتين اللتين أغرقتا العالم مع أوروبا في بحور من الدماء حيث مات فيها أكثر من سبعين مليوناً [29].

وقد يقول قائل هنا : إن أوروبا قد تجاوزت كل هذه الصراعات والحروب ونجحت في تخطي خلافاتها متجهة نحو الوحدة السياسية بعد الوحدة الاقتصادية والتكامل الاجتماعي.

ولهذا القائل أقول : إن تلك الحروب والصراعات القديمة قد خلقت ـ فيما يقول الشوباشي ـ إحساساً بالنفور من الأجنبي واعتباره عدواً ممكناً. فإذا أخذنا فرنسا كمثال على ذلك نجد أن الإنسان الفرنسي العادي لا يزال يتوجس من ألمانيا ويعتبرها خطراً يهدد كيان بلاده، وهو لا يحب جيرانه الأسبان بعد تاريخ المذابح والثأر خلال حروب نابليون، كما أن الكلمة التي كانت تطلق على

بريطانيا هي "العدو الموروث" بسبب الحروب المستمرة بين الدولتين. وباختصار فإن الإنسان الفرنسي العادي لا يحب كثيراً شعوب الدول المجاورة كما أنه لا يستريح للأمريكان ويتهمهم باستمرار بأنهم سطحيون ويحاولون غزوه ثقافياً، كما أنه لا يحب اليابانيين ويعدهم الغزاة الجدد لأوروبا [30].

وإذا كانت تلك هي مشاعر الفرنسى تجاه جيرانهم من الأوروبيين وأقرانه من الأمريكيين فما بالنا بمشاعره تجاه الأجانب والمهاجرين وخاصة من العرب والمسلمين؛ إن الشوباشي يقول : "إن كراهية الإسلام تتضح في تصرفات فردية وخاصة على مستوى المسئولين المحليين كالعمد ورؤساء المجالس البلدية في تعاملاتهم اليومية مع المسلمين" [31].

ولنا أن نتصور مدى تطور هذه المشاعر الكارهة للمسلمين والعرب بعد إلصاق تهمة ضرب رموز الهيمنة الغربية عامة والأمريكية خاصة للمسلمين، وبعد أن ألصقوا بفعل الهيمنة الإعلامية كل صور التطرف والإرهاب لأي مسلم أو عربي. إن مشاعر الكراهية والغضب والعداوة استبدت بين الشعوب الغربية والشعوب العربية والإسلامية لدرجة أصبحت تنذر بالعديد من احتمالات الصدام العلني بدلاً من الصدام الصامت المتأجج في الصدور والمشتعل في القلوب وخاصة من قبل الشعوب العربية والإسلامية التي لم تعد ترى في الغربيين عامة والأمريكيين خاصة إلا وحوشاً آدمية تريد أن تلتهم كل ثرواتهم وتغير من عاداتهم وتقاليدهم وتحدد لهم كل ما ينبغي أن يتصرفوا في حياتهم بمقتضاه من مظاهر المأكل والمشرب حتى تغيير السياسات والحكومات.

لقد أدت الحروب التي أشعلتها أمريكا وإسرائيل في المنطقة العربية والكثير من مناطق العالم الإسلامي إلى تأجج مشاعر الكراهية والبغض لكل ما هو أمريكي .إن هذه الحروب وتلك الصراعات التي أججتها أمريكا وحليفتها إسرائيل، وذلك التحالف الذي شكل بزعم مقاومة الإرهاب قد حول المشاعر لدى شعوب العالم الثالث عامة والشعوب العربية والإسلامية على وجه الخصوص من مشاعر الحب لأمريكا ولأوروبا كنموذج للتقدم والرفاهية

والمساواة والحفاظ على الحقوق إلى مشاعر العداء والكراهية والغضب المكتوم. ولا شك أن هذا الغضب العارم هو الأساس الذي يستند عليه كل تصرف وكل رد فعل يسميه الغربيون إرهاباً ويسميه العرب والمسلمون دفاعاً عن الأرض والعرض وهو المعروف في العقيدة الإسلامية بالجهاد وهو فريضة على كل مسلم ومسلمة حين يجد الجد ويحين وقت مقاومة المحتل ورفض اغتصاب الأرض والاستيلاء على الثروات. ولا شك أن هذه اللحظة للثورة الشاملة ضد المحتلين الجدد قد اقتربت بدرجة قد تقلب الموازين العالمية !

د- العدل ـ الظلم :

لقد استقر في الضمير الإنساني منذ فجر الحضارات البشرية أن العدل أساس الملك، وأن تحقيق العدالة في أي مجتمع إنما هو الأساس في كونه مجتمعاً إنسانياً يراعي فيه الجميع حقوق الجميع ولا يعتدي فيهأحد على أحد إلا وتوقع أن يكون الجزاء من جنس العمل ولقد راعت المجتمعات الإنسانية تحقيق العدالة بين أفرادها من خلال ما سنته من قوانين وتشريعات وضعية قامت على إدراك فطري للضرورة الاجتماعية القائمة على العدل بين الناس كأفراد وكجماعات .وقد كان الفضل الأول في صياغة هذا الأساس للمجتمع الإنساني عامة الدولة المصرية القديمة التي أبدع حكمائها ومفكريها مفهوم "الماعت" أي "العدالة والنظام" ليكون هو أساس الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة المصرية القديمة لآلاف السنين [32].

وقد انتقل هذا الإدراك والتطبيق لمفهوم العدالة والنظام كأساس لقيام المجتمع الإنساني من مصر القديمة إلى كل المجتمعات الإنسانية وظل معنى العدالة يتعمق لدى هذه المجتمعات ويتطور عبر الخطاب الشفهي والتطبيق العملي إلى أن أصبح هو أساس الفكر السياسي الحديث، ولا شك أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وقد صدر الأخيرين على التوالي في يناير ثم مارس 1976م[33]، لا

شك أن ذلك الإعلان وهذين العهدين بما اشتملوا عليه من مواد وبنود قد رسخت مفهوم العدالة بشكل غير مسبوق على أساس أنها اشتملت على كل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي من شأن مراعاتها تحقيق أسمى صورة للعدالة في المجتمعات الإنسانية.

ولكن هيهات لهذا التطور في الوعي النظري المعاصر بأهمية تحقيق العدالة عبر المحافظة على كل حقوق الإنسان، أقول هيهات له أن يحقق بالفعل هذه العدالة طالما اختلطت الموازين واختلت المعايير وصار المسئول عن تطبيق مواد العدالة في القانون الدولي هو نفسه أول من يكسرها، وأول من يفسرها على هواه وحسب حاجاته ورغباته وحسب ما يحقق مصلحته ومصلحة كل حلفائه ! حين يتحول القانون المنوط به تحقيق العدالة إلى لعبة في يد القوة الغاشمة يصبح لا معنى للعدالة والظلم؛ لأنه حينئذ سيكون الظلم هو عين العدل، والعدل هو الظلم نفسه !!

وهذا هو ما يجري بالفعل في ساحة الواقع الدولي المعاصر؛ فقد انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بتفسير مواد القانون الدولي وتطبيقها وفق ما يحقق النفع والمصلحة لها ولحلفائها ولم يعد هناك أي مجال لأن يلتفت من يملك القوة الغاشمة القادرة على فرض مفهومها الظالم لما تدعوه تحقيقاً للعدالة، لم يعد هناك مجالاً لأن يلتفت من يملك هذه القوة الغاشمة لصرخات المظلومين والمقهورين في العالم المعاصر ! إن صيحات المظلومين وآهاتهم وآلامهم وهمومهم لم يعد يتحملها الطاغوت الأمريكي المتحكم في مصائر الشعوب. وياليته يعلن ذلك صراحة بأنه إنما يفرض "عدالة القوة" حسب المفهوم السوفسطائي القديم القائل بأن العدالة تسير مع مصلحة الأقوى وجوداً وعدماً [34]، لكنه للأسف يتشدق بكل معاني العدالة واحترام حقوق الإنسان في الوقت الذي يعمل فيه على تدميرها في كل مكان من العالم المستضعف في أفغانستان وفلسطين والعراق ...إلخ .

إن المشكلة أننا نعيش عصر الانفصام في الشخصية الأمريكية

والأوروبية المعاصرة؛ فهم يتحدثون شفاهة ويؤكدون كتابة العدل والنظام الدولي القائم على احترام حقوق الإنسان وضرورة مراعاتها في الوقت الذي يفعلون فيه عكس كل ما يتردد في هذا الخطاب النظري؛ إن الازدواجية التي يطبق بها القانون الدولي في أرض الواقع جعلت الكل يضيق حتى بمجرد ترديد هذا الخطاب النظري لأنه لم يعد مجدياً التذكير به في ظل إصرار الطرف الأقوى في عالمنا المعاصر على تطبيق وفرض ما يرضي طموحاته الإمبراطورية وتحقيق الحد الأقصى لمصلحته دون أدنى اعتبار لصيحاتهم المطالبة بالعدالة وبأقل قدر ممكن من الحقوق التي تتيح لهم العيش الحر الكريم ! إن اغتصاب الأراضي وقتل الآلاف من النساء والأطفال فضلاً عن الشباب والشيوخ أصبح أكبر دليل على ما يعيشه العالم المعاصر من ازدواجية المعايير وقلب الحقائق فيما يتعلق بتطبيق القوانين العادلة.

إن نظرة واحدة لمنظر طفل عراقي أو فلسطيني يستغيث في الوقت الذي توجه إلى صدره الغض رصاصة من فوهة مدفع أو حتى من صاروخ طائرة إنما تكشف بجلاء عن مدى المأساة التي نعيشها في التناقض بين الخطاب النظري عن العدل والحق الإنساني في الوجود، وبين الواقع العملي الذي تهشمت فيه كل معاني العدل والرحمة الإنسانية !!

6ـ الاستقلال ـ الاحتلال :

تكشف القراءة السريعة للخطاب النظري في صياغاته الغربية عن حقوق الإنسان عن أن المقصود بهذه الحقوق هو الفرد. وقد استقر في الضمير والفكر الغربي ذلك منذ عصر بروتاجوراس السوفسطائي اليوناني في القرن الخامس قبل الميلاد، فالفرد هو المعيار لكل شئ، وهو الذي يمثل وحدة سياسية قائمة بذاتها [35]. وقد تدعم هذا التوجه الغربي في عصر التنوير الذي ساد أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر وقامت صياغات حقوق الحرية والمساواة والإخاء ... إلخ على أن الفرد هو الأساس. وهذا هو نفس ما نجده في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد بدأ بالإقرار العام في الديباجة بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة ومن حقوق

متساوية ثابتة يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، ثم بدأ منذ المادة الثالثة يفصل هذه الحقوق المتساوية الثابتة بالتأكيد على حق كل فرد من أفراد الجماعة البشرية فيها [36].

إذن من أين أتى الحديث عن "حقوق جماعية" لشعب أو لجماعة من البشر في مسألة حقوق الإنسان ؟!

الحقيقة أن هذا على حد تعبير محمد السيد سعيد كان إبداعا خاصاً جاء من العالم الثالث ونجح في أن يجد طريقه إلى الاعتراف العالمي وإلى التشريع الدولي لحقوق الإنسان [37].

وإذا كان من الضروري أن نتساءل عن سبب هذا الإبداع الذي جاء من العالم الثالث واقتنع به العالم الأول؛ لكانت الإجابة أن هذا الإبداع كان سبب ما عاناه الإنسان في دول العالم الثالث من ربقة الاستعمار والاستعباد الذي قام به الغربيون لمعظم دول هذا العالم في أفريقيا وآسيا ومطالبتهم المستمرة بضرورة الاستقلال والحصول على حق تقرير المصير وكان من الطبيعي أن يصحو يوماً ضمير العالم المدعو"بالمتقدم" ! وأن يوافقوا – رغم أنفهم وبفعل الثورات المتتالية عليهم من شعوب العالم المستعمرة وبفعل الخسائر البشرية الفادحة التي دفعوها ثمناً لاحتلالهم أرضاً ليست ملكهم ونهبهم لثروات ليست ثرواتهم – يوافقوا على حق تقرير المصير لهذه الشعوب المستعمرة. وقد بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة تأكيد هذا الارتباط بين حق الأمم والشعوب في تقرير مصيرها من ناحية وبين منظومة حقوق الإنسان من ناحية أخرى منذ بداية عقد الخمسينات حيث أمرت في فبراير 1952م بتضمن العهد أو العهود الدولية لحقوق الإنسان مادة عن حق جميع الشعوب والأمم في تقرير مصيرها بنفسها [38].

وبناء على ذلك فقد صدر إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع عشر من ديسمبر 1960م، وصدر بعده الإعلان الخاص بالسيادة الدائمة

على الموارد الطبيعية في الرابع عشر من ديسمبر 1962م [39].

وقد جاء في الإعلان الأول أن إخضاع الشعوب للاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية، وقد نصت المادة الأولى في كل من العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وعلى أن لجميع الشعوب التصرف الحر في ثرواتها ومواردها الطبيعية [40]، كان كل هذا الجهد الإنساني في صياغة الخطاب النظري لحقوق الإنسان الفرد والجماعة والأمة والشعب دليلاً على مدى التقدم الذي أحرزه الإنسان في الوعي بحقوق الإنسان بعد كل ما شهده العالم في العصور والقرون السابقة من معارك وحروب في سبيل الوصول إلى هذه الحالة من الوعي المقنن بضرورة أن يعيش كل شعب على أرضه وأن يمارس كافة حقوقه الطبيعية في الحياة والحرية بكافة صورها. لكن ماذا يحدث الآن على أرض الواقع !!

عاد الاستعمار والاستعباد بصورتهما المباشرة؛ فبعد أن كان العالم الحر يظن أن احتلال إسرائيل لأرض فلسطين واغتصابها بوصفها أرض الميعاد المزعوم هي آخر صور الاحتلال الاستيطاني، جاءت القوة الأولى في العالم الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة حلفائها وتحت دعاوى زائفة بتحرير الشعوب والقضاء على أسلحة الدمار الشامل الذي يمتلكها العراق لتحتل هذا البلد العربي الآمن وتعتدي على تراثه الحضاري بشكل فاق في همجيته وبربريته ما فعله فيه المغول في عصر سابق [41].

جاءت لتحتل هذا البلد وتستولي على ثرواته وتستعبد شعبه بدعوى تحريره من ظلم طاغيته صدام حسين، والواقع يقول أن الطاغية الذي كان هو ذاته صناعة أمريكية قد أسر، وأن الأرض العراقية بعد فحص كل شبر منها خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأن الطاغوت الجديد (أمريكا وحلفائها) قد عينت مجلساً عراقياً موالياً للحكم، لا تزال تحتل العراق وبعد مرور عام كامل

على هذا الاحتلال لا تزال الصورة قاتمة ولا تزال تنتهك كل حقوق الإنسان فرداً وجماعات. ورغم ما يقال عن أن آخر يونيه 2004 م سيكون هو موعد تسليم السلطة للشعب العراقي إلا أن القواعد العسكرية التي تكرس الاحتلال واستعمار الأرض واستعباد الشعب تؤسس الآن ليبقي الاحتلال كما هو، وبدلاً من أن يواجه المحتل الغاصب المواجهة الشرسة صباح مساء بفعل وجوده بين المواطنين أصحاب الأرض والثروة، يكتفي بأن يقبع في ركن غير مأهول من الأرض ! وهل هذا يقلل من كراهية الشعب للاحتلال ولقواته وللأمة التي أنتجته !! إن الأرض العربية بما عليها من بشر وحيوانات تلعن صباح مساء كل قدم أمريكية تسير عليها مهما كانت دوافعها وأهدافها المعلنة. إن هذه القدم الأمريكية أصبحت رمزاً للاحتلال واغتصاب الأرض والثروة.

فأين كل ما يقال عن حقوق الإنسان، وأين ما يقال عن حق تقرير المصير والاستقلال في ظل كآبة الاحتلال ووقع أقدامه القذرة على الأرض، وأصوات طائراته في الجو، وثقل حركة دباباته وعرباته المصفحة في الشوارع والطرقات !!

إن أفغانستان والعراق وفلسطين وكل أرض محتلة هي خير شاهد على أن كل المواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحق تقرير المصير والسيادة على الموارد الطبيعية إنما هي حبر على ورق !

ولعل أغرب وأعجب ما يقال عن ذلك التضاد بين الخطاب النظري الخاص بالاستقلال وحق تقرير المصير للشعوب المحتلة، وبين الواقع العملي الذي عاد فيه الاستعمار والاستعباد بصورهما التقليدية الفجة، هو ما صرح به مستر بوش (الطاغوت الكبير) إرضاءً لمستر شارون (الطاغوت الإقليمي التابع)، "بأن على الفلسطينيين التخلي عن حق العودة" لأرضهم المحتلة، وأنه "من غير الواقعي التفكير في العودة إلى حدود 1949م في إطار اتفاق سلام في الشرق الأوسط" وأن "أي تسوية نهائية للقضية الفلسطينية ينبغي أن تضع في اعتبارها عناصر ديموجرافية جديدة على الأرض"[42].

أليست هذه التصريحات لزعيم أكبر دولة في العالم "المتحضر"، والدولة "الراعية للسلام" في الشرق الأوسط والعالم أكبر دليل على أن كل مواثيق حقوق الإنسان وحق تقرير المصير أصبحت لا تساوي حتى ثمن الحبر والورق الذي كتب عليها !!

لقد نقلتنا تصريحات مستر بوش هذه من بحث التناقض بين ما يقال في الخطاب النظري ومما يجري على أرض الواقع، إلى ضرورة بحث التناقض بين الأقوال في الخطاب النظري ذاته، ذلك التناقض الذي أصبح مباحاً فيه أن يقال الشئ ونقيضه على نفس الموضوع في نفس الوقت !! فهل أصبح الإنسان المفكر منطقيًا في هذا العصر الذي يمكن أن ندعوه : العصر الذي فقد عقله، حينما يفقد حتى الاتساق في تفكيره!

7ـ الكرامة – استباحة الحرمات والمقدسات :

لا شك أن كرامة الإنسان هي الأساس الصلب الذي تبنى عليه حقوقه الأساسية؛ فجوهر الفردانية الإنسانية هي الكرامة. فكما كرم الله الإنسان وجعله أسمى مخلوق على ظهر الأرض، وجب أن يدرك البشر أن الحفاظ على كرامتهم أمام بعضهم البعض من حقوقهم الأساسية. وقد توج هذا الإدراك بما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديباجته من إقرار بما لجميع البشر من كرامة أصيلة، تلك الكرامة التي تكفل لهم بالضرورة حقوقاً متساوية وثابتة هي تلك التي نصت عليها بقية بنود الإعلان. إن في هذا الإعلان الذي يمثل قمة رقي الخطاب النظري فى حقوق الإنسان إدراك من شعوب الأمم المتحدة وميثاقها لأهمية "كرامة الإنسان وقدره" تلك الكرامة وذلك القدر الذي تعهدت الدول الأعضاء بالعمل مع الأمم المتحدة للحفاظ عليه ولضمان تعزيز احترامه والحفاظ على كافة الحقوق المترتبة عليه.

إن الكرامة وحرمة الجسد والعقل الإنساني هي أحد الأصول الكبرى لكل منظومة حقوق الإنسان، كما أنها تشكل مصدراً مباشراً لكثير من الحقوق الأخرى التي أقرت مستقلة عن هذه المنظومة؛ إذ ينبثق عنها مباشرة

حق كل شخص في أن يتم الاعتراف به كشخص أمام القانون بصورة مستقلة عن غيره أي أن لكل شخص مركز قانوني ثابت وغير متعلق بغيره [43].

وإذا كان من البديهي أن يتصور كل منا أن له بالفعل شخصية قانونية، فإن ذلك الاعتقاد البديهي غير صحيح في معظم الأحيان؛ إذ إن هناك ممارسات على درجة كبيرة من الشيوع والرسوخ تنكر حق الشخص في أن تكون له شخصية قانونية كاملة، فهناك على سبيل نظم سياسية كثيرة تسمح لقوى الأمن أو الجهاز الإداري بإلحاق عقوبة جماعية على أسرة أو منطقة أو مدينة أو حتى إقليم كجزاء لأفعال شخص واحد منها .وبالطبع فإن اتخاذ الرهائن من أسرة ما إنما يعد نوعاً من العقوبات المعممة وغير المحددة بشخص المتهم. ونفس الشئ ينطبق على ما يسمى بنظام الكفيل والكفالة في دول الخليج العربي فهذا النظام يلغي الشخصية القانونية للشخص المكفول ويعد الكفيل هو المسئول عنه [44].

كل هذه الأمثلة لإهدار كرامة الفرد والنيل من شخصيته القانونية إذا قسناه بما يحدث الآن على أرض الواقع من إهدار لكرامة الفرد وامتهان لآدميته؛ فنظرة واحدة إلى معتقلي جوانتنامو وهم في أقفاص حديدية أشبه ما تكون بالأقفاص التي تحوي حيوانات الغابة يثير الفزع في أي نفس إنسانية ويثير الاشمئزاز من التصرفات البربرية التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع هؤلاء المعتقلين الذين لا يعرف أحد حتى الآن إن كانوا بالفعل متهمين في أحداث 11 سبتمبر الشهيرة على الولايات المتحدة الأمريكية أم ليس لهم أي علاقة بهذه الأحداث ! وبالطبع فإن المعروف أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته، فما هو دليل إدانة هؤلاء !وحتى لو كانوا مدانين وهناك ما يثبت ذلك أليس حبسهم في أقفاص حديدية يطلون منها كالحيوانات المفترسة موقفاً يندى له جبين الإنسانية في عصر الحرية والكرامة !!

أين احترام كرامة الأفراد وقدسية أجسادهم فيما نراه من انتهاكات أمريكية فاضحة في ممارسات جنودهم مع الأسر العراقية ودخولهم عليهم في

بيوتهم وتفتيشها وانتهاك حرماتها وفضح أسرار نسائها وأطفالها دون ذنب جنوه ودون جرم ارتكبوه !!

أين احترام كرامة الأفراد وقدسية أجسادهم وعقولهم فيما تفعله إسرائيل في الأرض المغتصبة في فلسطين، حيث تنتهك كل الحرمات ويُضرب القادة والمواطنون علناً وبواسطة الجيش الإسرائيلي جيش الدولة المعتدية والمغتصبة، بل ويعلن قادة الجيش ورئاسة الوزراء التهنئة للجيش على اغتيال الشيخ القعيد الذي لم يكن يملك من حطام الدنيا إلا لساناً تتثاقل كلماته وإرادة حديدية تواجه الشجاعة ذلك المحتل الغاصب للأرض والمعتدي على كافة الحقوق ! ولم يكتفِ طواغيت العصر من الصهاينة بذلك بل يغتالون خليفة د. الرنتيسي بعد أيام قلائل بنفس الطريقة البشعة التي يندي لها جبين الإنسانية فترى جثته وقد غطاها الدم وقطعت أطرافه وأطراف مرافقيه وبنفس الوحشية يعلن قادة إسرائيل التهنئة على الاغتيال !!

وحينما ينطلق طفل أو شاب فلسطيني ليواجه هؤلاء القتلة بالحجر أو حتى ينسف البعض منهم ويقتل نفسه معهم دفاعاً عن أرضه وعرضه وحقوقه يكون هو الإرهاب والمدان من كافة أجهزة الدعاية والقيادات الغربية !! أليس في هذا ما يضرب معنى الكرامة الإنسانية في مقتل ويجعلنا نعيد النظر في هذا الخطاب النظري لحقوق الإنسان، ذلك الخطاب الذي أصابه الملل والعطب بما فيه من تناقض ظاهر، وبما يكذبه من أفعال بربرية تخطت كل التصورات وتجاوزت كل الحدود من قبل أناس المفروض أنهم محسوبون على البشر وهم بالقطع لم يعودوا كذلك !!

8ـ العولمة ـ الهيمنة :

جرى خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضي التسويق لظاهرة أطلق عليها ظاهرة العولمة، وقد هلل لها معظم مفكري الغرب ومن يساعدونهم من المفكرين في أنحاء العالم المتخلف أو الأخذ في التقدم والنمو بحجة أنها – فيما يقول د.جلال أمين – تنطوي على عملية تحرر من ربقة الدولة القومية

إلى أفق الإنسانية الواسع، تحرر من نظام التخطيط الآمر الثقيل إلى نظام السوق الحرة، تحرر من الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعاً، تحرر من التعصب لأيدولوجيا معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أي تعصب أو تشنج، تحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة من التحيز المسبق لأمة أو دين أو أيدولوجيا بعينها إلى عقلانية العلم وحياد الثقافة [45].

ولكل ذلك فقد اقترن الحديث عن العولمة بكثرة الحديث عن حقوق الإنسان والديمقراطية والتغلب على كل مشكلات الإنسان بالعلم والثقافة، والهجوم على التعصب بكافة أشكاله الديني أو القومي أو العرقي، وارتبط كل هذا بالزعم بأننا مقبلون على عصر جديد تنتصر فيه كل القيم الرفيعة من احترام حقوق الإنسان وبخاصة حقوق النساء والديمقراطية والعقلانية والموضوعية والتقدم الثقافي ...إلخ.

وبالطبع فإن الأمر لو كان على هذا النحو من الخطاب النظري المروج لقيم العولمة وربطها بقيمة الحفاظ على حقوق الإنسان في كل مكان و صنع التقارب بين البشر لدرجة محو الفروق الجنسية والعرقية والاقتصادية والسياسية بينهم، لكنا جميعاً كبشر أسعد السعداء ولهللنا مع المهللين، ولاستبشرنا خيراً مع المستبشرين لكن الحقيقة التي كانت غامضة مع المهللين وكشفنا عنها في حينه في كتابنا ضد العولمة منذ عام 1998م[46]، هي أن هذه العولمة ليست في الواقع إلا محاولة من قبل القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية "لغربنة" العلم أو بمعنى أكثر دقة "أمركته [47]". ولم نكن وحدنا الذين كشفنا عن ذلك فقد تصادف في نفس اللحظة ظهور مؤلف د. جلال أمين عن "العولمة" الذي قال فيه "أن العولمة هي في الحقيقة عولمة نمط معين من الحياة" [48]، "و" أن الذي يصور العولمة على أنها عملية تحرر من مختلف صور الاستعباد هو محض خرافة"[49].

إن المفروض حقاً إذا كانت العولمة تعني التقارب بين الشعوب والحوار الإيجابي بين الثقافات أن تكون عوامل التقارب بين الشعوب قد تمت بفعل

الحوار، وتبادل الثقافات، وتبني العوامل الإيجابية التي تسهم بها كافة الشعوب في كافة نواحي الحياة : اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، لكن الحالة الواقعة التي تمخضت عوامل نشأة العولمة عبر آلياتها المعروفة أنها أفرزت عوامل العداء أكثر مما أفرزت عوامل التقارب؛ فالموجود حقاً هو عولمة مفروضة بالقوة الغاشمة للولايات المتحدة وبالقوة الغاشمة لاقتصاد بعض الشركات متعددة الجنسيات التي تأخذ من أمريكا وبعض الدول الأوربية مركزاً لها. ومن شأن كل هذا أن تكون هذه الحالة الواقعة للعولمة والخطاب الذي يروج لها مفوضين من قبل الآخرين وإن خضعوا لها ظاهرياً[50]. بدلاً من أن تؤدي العولمة بمعناها الواقع حالياً إلى التقارب زادت حدة الصراعات وانتشرت الحروب.

وقد صدق جون جراي المفكر البريطاني حينما أكد في كتابه " الفجر الكاذب – أوهام الرأسمالية العالمية " أن العولمة تؤدي إلى انفجار الحروب وتعميق الصراعات العرقية وإفقار الملايين من البشر؛ إذ إن فرض السوق الحرة بمعناها الأمريكي والغربي على العالم سوف يؤدي بالضرورة إلى كارثة عالمية لا تقل في خطورتها ولا في حجمها ولا في تداعياتها عن كارثة انهيار الشيوعية السوفيتية؛ ففكرة الأسواق الحرة فكرة مصطنعة وأن سلطة الدولة هي التي صنعتها ولا تستمر ولا تبقى إلا إذا استطاعت الدول نفسها أن تضمن أمن المواطن وتحول دون انتقال السيطرة من سيطرة اقتصادية إلى سيطرة سياسية. ومع مرور الأيام انكشفت الجوانب المظلمة للعولمة على أساس أن التحرير المطلق لحركة التجارة وغياب القيم الإنسانية ذات الصلة بالعدالة الإجتماعية تعينان خدمة مصالح الأقلية القوية على حساب الأغلبية الضعيفة من شعوب العالم [51].

وقد صدق مؤلفا "فخ العولمة" حينما أكدا أن العالم يتجه في ظل ما يسمى بالعولمة الاقتصادية نحو مجتمع الخُمس في المائة 5/1٪ وهو مجتمع الخمس الثري وأربعة أخماس فقراء [52]. أننا نتجه في واقع الحال إلى ما

أطلق عليه الرأسمالية النفاثة القاتلة التي تعمل وفقاً لمبدأ "إما أن تأكل أو تؤكل"، تلك الرأسمالية التي تصر على أن تصل إلى أكبر قدر من تكديس الثروة في يد أصحاب المشروعات الكبرى ولا تترك للآخرين إلا " الخليط من التسلية المخدرة والتغذية الكافية التي تهدئ خواطرهم المحبطة" [53].

إن واقع الحال يؤكد هذا التحليل الرقمي للعولمة في جانبها الأكثر شراسة، إذ أنها بالفعل تعني الهيمنة لقلة تملك كل شئ وإفقار للكثرة التي لن تجد في النهاية إلا أقل القليل لتعيش عليها حسب رغبة هؤلاء الملاك وأصحاب الثروات؛ إذ يكفي أن نعرف أن 358 ملياردياً في العالم يمتلكون معاً ثروة تضاهي ما يملكه 2.5 مليار من سكان المعمورة أي أنها تضاهي ما يملكه سكان نصف العالم [54]. ولذلك فالمنافسة الاقتصادية في ظل العولمة صارت على ـ حد تعبير أحد الكتاب – تطحن الناس طحناً وهي في طريقها إلى هدم التماسك الاجتماعي في مختلف بلاد العالم الغنية والفقيرة على السواء [55].

وهكذا فقد أهدرت العولمة الاقتصادية حقوق الغالبية العظمى من البشر في حياة كريمة وفي عيش آمن. كما أصبحت العولمة الثقافية التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية فرضها على العالم بالقوة الغاشمة ومن خلال اتفاقات الجات وحماية حقوق الملكية الفكرية[56]، محاولة للهيمنة وللسيطرة على الشئون الثقافية للعالم وفرض النموذج الأوحد الذي يركز على إشباع لذة الجسد بكافة صورها وعلى أن الإشباع المادي هو الإشباع المطلوب للفرد وهذا تصور خاطئ لحياة الإنسان الذي ميزه الله بالعقل وسمو النفس ورهافة الحس. أما العولمة السياسية والتي تحاول أيضاً أمريكا فرضها على العالم بالحروب والاستعمار فقد كشفنا من قبل عن أنها تدمر حقوق الإنسان السياسية تدميراً فتحت ستار نشر الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان أصبح الاحتلال لأراضي أفغانستان والعراق حقيقة واقعة، وتحت ستار تحرير الشعوب من حكامها المستبدين ومن أسلحة الدمار الشامل تعاني هذه

الشعوب الآن من أقسى صور الاستبداد وفرض الرأي بالقوة العسكرية إذا لزم الأمر في ظل الاحتلال الذي أصبح حقيقة واقعة لم يعد في مقدور الشعوب المقهورة أن تتخلص منه في المستقبل القريب !

9ـ الحوار ـ الصراع :

استقر في الضمير الإنساني وفى وعى البشر العقلاء منذ فجر تاريخ الإنسانية أن الحوار هو أداة التفاهم والأسلوب الأمثل للارتقاء بالمطالب البشرية والتواصل بين الأفراد والحضارات.

وقد عبر المفكرون شرقاً وغرباً في خطابهم الفكري النظري مكتوباً كان أو شفهياً عن أن الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر حق أصيل من حقوق الإنسان. وأنه الوسيلة الوحيدة لإزالة أي أسباب لسوء الفهم والتعبير الأمثل عن الرقي والتحضر كما أنه وسيلة مثلى لتجاوز الخلافات وتجنب الحروب في النزاعات الفردية والجماعية أو في النزاع بين الأمم والدول والشعوب.

ولا شك أننا في العصر الحاضر قد بلغنا قمة الوعي النظري بأهمية الحوار والنقد وتقبل اختلاف الآراء كتعبير أمثل عن الإدراك العميق لحقيقة الإنسان الذي خلقه الله فرداً وصاحب رأي مستقل ووعي مختلف. وقد بلغنا كذلك قمة الوعي بأن الحوار بين الحضارات هو الأداة الأساسية للتواصل الحضاري وللتقدم الحضاري في ذات الوقت؛ ففي كل مراحل الحضارة الإنسانية كانت الحضارات الجديدة تبلغ شأنها في الرقي والتقدم وتبدأ دورة ازدهارها وانتشارها عبر حوارها مع الحضارة السابقة عليها وبسبب قدرة هذه الحضارة الجديدة على استيعاب المنتج الحضاري للحضارات السابقة عبر الحوار الإيجابي معها يكون قدرة هذه الحضارة الجديدة على تجاوز سابقتها وإضافة الجديد.

وقد علمنا دراسة تاريخ الحضارات البشرية أن أبناء أي حضارة حينما يفقدون القدرة على الحوار وتقبل الرأي الآخر يتجمدون وتبدأ دورتهم الحضارية في الذبول وتأخذ في الانهيار. إذ أن معنى عدم القدرة على الحوار

obeikandl.com

مع الأخر وتقبل منتجة الحضاري التقوقع داخل الذات مع تضخمها وهذه تكون بداية النهاية والإيذان بأفول نجم تلك الحضارة لعدم قدرتها على التفاعل مع الآخرين واغترارها بالقوة الذاتية، وهذا الغرور والتعالي إذا ما أصاب قوم فمآلهم إلى الزوال ومآل حضارتهم هو الفناء.

وهذا هو ما دعا فلاسفة الحضارة الغربية المعاصرة إلى التنبيه إلى أهمية وضرورة الحوار مع أبناء الحضارات الأخرى فقد أدركوا بعد طول غرور وتجبر أن جهدهم في التاريخ البشري أقل بكثير مما تصوروا، وأنهم على حد تعبير جارودي "حدوث عارض، وأنه أخطر عارض طرأ في تاريخ الكرة الأرضية والذي يقود اليوم إلى فنائها" ولذا فقد نبه جارودي أن نجاة الغرب من هذا الفناء المحقق لا يمكن تجاوزه إلا بالقضاء على التصور التسلطي في الثقافة الغربية وأن يستعاض عنه بتصور سيمفوني يتطلع فيه الغرب بأسئلته ويحلول لمشكلاته إلى كلمة "العالم اللا غربي" وليس من سبيل إلى ذلك إلا بالانخراط في حوار حقيقي مع الثقافات غير الغربية"[58].

ولعل هذا كان بداية موجة غربية عارمة من الحديث عن حوار الحضارات والثقافات والعولمة .. إلخ فقد كان هذا الزخم النظري حول ضرورة الحوار بين الحضارات لتذويب الفوارق والتلاقي الفكري بين الحضارات الأخرى والحضارة الغربية، أساسه مصلحة الحضارة الغربية ذاتها التي تواجه خطر الانهيار والأفول بحسب تعبير اشبنجلر فيلسوف الحضارة والتاريخ الشهير!

إن المفكرين الغربيين قد أدركوا أن استعمار بلادهم لدول العالم الأخرى كان حدثاً مأساوياً استهدف الاستيلاء على ثروات الآخرين وتحويلهم إلى مجرد مستهلكين لمنتجات هم صانعوها بعد استيلائهم على موادها الخام من أصحاب الأرض الأصليين واستغلالهم كعمالة رخيصة الثمن قليلة القيمة!

وإذا كان بعض هؤلاء المفكرين قد نبه إلى ما تركه الاستعمار من آثار

سلبية على العالم المستعمر وعلى الشعوب المقهورة واستدل على ذلك بشهادات القادة العسكريين الذين قادوا الحملات العسكرية الأوروبية على البلاد العربية في أسيا وأفريقيا، فإنهم قد أحيوا بذلك نار قد صارت تحت الرماد !

وها نحن الآن على صعيد الواقع العملي نعيش عصراً جديداً من الاستعمار بأبشع صوره المباشرة من جديد مع أمريكا وبريطانيا وما سمى بدول التحالف القابعة في الآن في دول الخليج العربي والعراق. فماذا إذن عن الحوار !! هل يمكن الحوار عصر الاحتلال وهل يصلح أن يتحاور المقهور مع سيده، وهل يمكن للسيد المستعمر القوي الغازي أن يسمع لصوت المظلوم والمستعبد ؟! وهل إذا سمعه سيتأثر به أو يأخذ برأيه ؟! أي هل يمكن أن نتصور أن المحتل يملك شجاعة الانسحاب ؟! إن ذلك يمكن في حالة واحدة وهي إذا أدرك مدى الظلم الذي أوقعه بالآخرين !!

لكن الواقع يقول أنه لا يسمع إلا صوت نفسه، ولا يقتنع إلا بما يتصور أنه حقيقي !!

وكل ما يقوله حقيقي وكل ما يسمعه من الآخرين لا قيمة له وليس حقيقياً !!

هذا هو التناقض الذي نعيشه الآن حينما نسمع خطاب الحوار، فهو بلا شك أشبه ما يكون بحوار الطرشان !!

إن الحوار إذا ما أردنا له أن يكون حواراً بين ثقافات أو بين حضارات أو بين شعوب إنما يتطلب شرطاً ضرورياً هو اعتقاد الطرفين بما أسميه "التكافؤ الحضاري"[59] أي أن جميع الحضارات البشرية المتعاصرة لديها ما تقدمه للحضارات الأخرى، وأن كل شعب مهما كانت درجة فقره أو بيئة إنما هو شعب صاحب حضارة، فالحضارة ليست في مدى التقدم التقني أو المادي وإنما هي مقومات وعادات وتقاليد وثقافة متميزة. ولا شك أن كل شعب لديه هذه القيم ويملك معوقات ثقافية إنسانية يمكن أن يستفيد منها الآخرون.

obeikandl.com

والحقيقة أن النظرة الاستعلائية العنصرية من جانب العالم الغربي عموماً نحو بقية شعوب العالم إنما تقف حائلاً دون إيجابية الحوار ! فالإنسان الغربي عامة والأمريكي الآن خاصة لا يزال ينظر إلى إنسان الشرق على أنه "ذلك البربري الذي لا يصلح إلا للرق والعبودية .. وأنه غير قادر على التحدى الحضاري ولا يقدر على إنتاج الفكر الفلسفى أو الإبداع العلمى وأنه بشكل عام لا يصلح إلا أداة تسيرها إرادة الغرب لتحقيق مصالحة التي كانت ولا زالت في نظر الغربيين هي دائماً المصلحة العليا للإنسانية !! [60]

ومن هذا الإيمان العميق الكامن داخل الإنسان الغربي بأنه ذلك الكائن المتفوق صانع العلم والحضارة والتاريخ كانت نظرته أحادية إلى جانب التي جعلته يشعر دائماً أنه يعيش حالة صراع مع الأخر وأن عليه دائماً أن يكون مستعداً للدفاع عن نفسه إزاء طمع الآخرين في النيل من ثروته وتقدمه ! ومن ثم فهو يعتبر أن التحفز للدفاع عن النفس هذه مسألة ضرورية وأن على الأخرين أن يسلموا بضعفهم وألان يحاولو امتلاك أو تطوير أي سلاح فتاك يمكن أن يكون مصدرًا لأي تهديد الأن أو في المستقبل. ولعل ذلك هو السبب فيما يحدث الأن، فخطاب الصراع والصدام بين الحضارات، وما نجم عنه من تصور الإسلام والمسلمين كعدو جديد للحضارات الغربية جعل الجميع في الغرب متحفزين لأي فعل يرد عن العالم الاسلامي، ذلك التحفز الذي جعلهم يسارعون إلى الدعوة لمحاربة الإرهاب العالمي (الاسلامي) متكئين بالطبع على ما حدث في يوم الحادي عشر من سبتمبر!

إن ما حدث من هجوم على الولايات المتحدة في سبتمبر كان يمكن أن ينظر إليه كحدث عادي يقبض على فاعلية ويحاكموا على ما فعلوه وما ارتكبوا من جرائم أياً كانت جنسيتهم أو ديانتهم ويقف الأمر عند هذا الحد !! لكن التحفز للصراع مع الأخر هو الذي غَلّب شن الحرب الشاملة على الإسلام والمسلمين بحجة أن هذا النفر من المعتدين كانوا من المسلمين ! وهذا في حد ذاته دليل إدانة للحضارة الغربية التى تكيل بمكيالين، ففي كل

الأحداث المماثلة يكون التصرف هو ما أشرت إليه فلماذا إذن يكون الصراع بديلاً للحوار ! ولماذا يكون الحوار – كما هو الحال الآن – هو حوار المدافع والطائرات والدبابات مع الحجر والحزام الناسف !!

لا يملك الإجابة إلا من امتلك القوة واستعلى بها على الآخرين وأراد فرض الرأى عليهم بالقوة الغاشمة والإحتلال البغيض !!

15- الفردانية – الاستنساخ :

إن الحديث عن حقوق الإنسان يقودنا بلا شك إلى إثارة قضية التقدم العلمي الهائل الذي حدث في مجال الهندسة الوراثية وإمكان استنساخ البشر وأثر ذلك على حقوق الفرد. إذ أن حقوق الإنسان إنما هي كما قلت أولاً وأخيرًا حقوق أفراد؛ يعني تقوم على الإقرار البديهي بأن الإنسان يولد فرداً منفرداً بصفات وراثية وببصمة وراثية تخصه هو بدءً من بصمة إصبع يده حتى نمط تفكيره. هكذا تعودنا على الإنسان منذ بدء الخليقة أنه خلق فرداً بصفاته الفردية التي يترتب عليها حقوقاً وواجبات تخصه وحده.

فماذا يحدث في كل ذلك إذا صدق إمكان استنساخ الإنسان. وعلى حد تعبير أحد العلماء أن "الاستنساخ يمثل بالنسبة للكثيرين منا إن لم يكن لأغلبنا نقطة تحول ممكنة في تاريخ الإنسانية"[61] وبالتالي فإنه ينبغي أن نتساءل من الآن ما دام ذلك الاستنساخ أصبح بشكل أو بآخر ممكناً – عن حقوق النسيخ وماذا عن علاقته بالمستنسخ الذي هو مصدره ؟ وهل سيكون له نفس الحقوق؟

إن العلماء يقولون "إن النسيخ سيكون إنسانًا سوياً بالكامل. فهو سوي مثل ما يكون عليه أحد التوائم المتطابقة "[62] وإن كانت العلاقة الأساسية للهوية الوراثية تكون لها دلالات مختلفة عن العلاقة الأفقية؛ فإذا قرر فردان متزوجان أن يكون لهما نسيخان مثلاً، واحد من كل من القرينين بدلاً من أن ينجبوا الأطفال جنسياً. فعندما يحدث بعدها أن يستنسخ النسخاء أنفسهم ستكون العلاقة الوراثية للزوج والزوجة الأصليين مع أحفادهم هي علاقتهما نفسها مع أطفالهم بينما لن تكون هناك أي علاقة وراثية بين

أطفالهم الواحد بالأخر. وكذلك لا توجد علاقة وراثية بين أحفادهم الواحد بالأخر. وإذا تزوج الأطفال غير الأقرباء أحدهم من الأخر وشاركوا في إنتاج طفل فإن الزوج الأصلى تكون علاقته بحفيده أوثق من علاقته بالطفل المستنسخ الذى حصل عليه من خلال زوجته [63] !

وإذا افترضنا فى مثل آخر أن زوجا وزوجه تشاركا فى إنتاج طفل ثم استنسخا الطفل وهو مازال صغيراً. هل يكون النسيخ أخا للطفل أو طفل الطفل ؟ هل هو طفل الوالد أو حفيد الوالد ؟ وإذا كبر النسيخ واستنسخ نفسه ستكون علاقة الزوج بالزوجة الأصليين بحفيدهما هي علاقتهما الوراثية نفسها بطفلهما ! [64]

إن الأمر لا يقتصر على هذه النتائج المدمرة للعلاقات الإنسانية المبنية على الهوية الوراثية بشكلها التقليدي. ولا على النتائج المترتبة على ذلك فيما يتعلق بحقوق الملكية والنسب وما يترتب عليها من حقوق أخرى للأفراد. بل إن الاستنساخ البشري قد يقلل فيما يرى العلماء من التنوع الوراثي للجنس البشري حينما يسهل الإنسان بتحسين النسل، فضلاً عن أنه سيفضل من قبل البشر أحياناً على الإنماء الاصطناعي أو الأمومة البديلة .[65]

إن الاستنساخ كذلك سيؤثر على حقوق المرأة والطفل الطبيعية بلاشك؛ فمن حيث إن الاستنساخ قد يكون أسرع من إنتاج الأطفال بشكل طبيعي عن طريق الإنجاب الجنسي الذي يفترض كما هو معروف فترة تأخير بين الأطفال لأكثر من تسعة شهور، فإن المرأة الحديثة قد تفضل بالطبع تأجيل الحمل حتى فترة متأخرة من حياتها فضلاً عن أنه جعل معدل المواليد عند غير الخصيبين (من الأزواج) أسرع وأزيد مما عند الخصيبين[66]!

إن الاستنساخ سيقوض مؤسسة الزواج المهددة بالحظر ويفاقم من أوجه عدم المساواة في الهيئات الوراثية وفي الثروة. ويغير من النسبة بين الجنسين ويخلق ضغوطاً لا تقاوم لتنظيم تحسين النسل ! إن من شأنه كذلك أن تزداد سلطة النساء وثروتهم لأن الطلب على البنات قد يزداد حتى يلغى تفضيل الأولاد الذي قد يتمكن الاستنساخ من إشباعه لدى الوالدين[67].

إن ما أود أن ألفت الأنظار إليه إلى جانب كل ما قدمته السطور السابقة من

أقوال العلماء هو أن الفرد النسيخ لن يكون له بالطبع نسباً وراثيا واضحا، ولن يكون له ولاء لأحد بعينه، ولن يكون الارتباط الوراثي ضروري كسند لحقوق الإنسان. فضلاً عن أن ثمة ما يقلق بصدد الصفات الوراثية التي ستكون لدى هذا النسيخ وأقرانه .. هل ستكون هي نفس صفات المنسوخ ؟ وإذا كانت هي نفس صفاته فكيف يمكن التعرف على هويته ومعاقبته إذا ارتكب جريمة ! فمن سنعاقب هل المنسوخ أو النسيخ وكيف يمكن التمييز والتفرقة بينهما في أبسط الأشياء !!

إننا في إقرار مبدأ استنساخ الانساخ إنما نسلم بضياع فردانية الفرد وما يترتب عليها مما نعرف من حقوق للإنسان !

ثالثاً : ما المقصود بالإنسان في المفهوم الغربي ؟!

ولعل السؤال الذي يتبادر إلى الذهن حينما نلاحظ كل هذا التناقص بين ذلك الخطاب النظري الذي يؤكد على كل حق من حقوق الإنسان وبين الواقع التطبيقي الذي يكشف عن غياب هذه الحقوق والتعدي عليها بكافة صور التعدي، لعل السؤال الذي قد يتبادر إلى أذهاننا هو : هل الإنسان الذي تتحدث عنه كل هذه الخطابات النظرية حول حقوق الإنسان هو الإنسان بما هو إنسان بصرف النظر عن لونه أو مكانه أو زمانه ؟!

الحقيقة أنه يبدو من ظاهر نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكل المواثيق والعهود المصاحبة له أو التالية عليه أن المقصود هو الإنسان بما هو كذلك بدون أي صورة من صور التميز حيث ينص مطلع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ذلك لأنه يبدأ "بالإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ومن حقوق متساوية وثابتة" هذا الإقرار الذي "يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم [68]". ومن ثم فهذا الإعلان العالمي الذي توصل إليه كتابه وأكدته كل المواثيق الصادرة عن الأمم المتحدة وآمنت به كل الشعوب يؤكد مفهوم الإنسان بما هو كذلك ! لكن ثمة حقيقة مضادة يؤكدها الخطاب النظري للفكر السياسي الغربي عبر العصور لدى فلاسفة عديدين عبر التاريخ منذ أفلاطون وحتى الآن؛ فمنذ "جمهورية" أفلاطونية المثال تبدو في التراث الفكري الغربي نزعة عنصرية واضحة تؤمن بالتمايز بين الشعوب،

والتمايز بين الأفراد؛ فقد كانت نظرية التربية عند أفلاطون منهاجاً لتربية فئة مختارة من المواطنين على حد يقين فؤاد زكريا [69]، وكانت ذات طابع أرستقراطي انتقائي [70]. وقد زادت هذه النزعة وضوحاً عند تلميذه أرسطو الذي كان شديد الوضوح في التمييز بين البشر الذين خلقوا ليسودوا ويأمروا أو بين الآخرين الذين خلقوا ليطيعوا؛ ففي اعتقاده أن الأمر والطاعة ليسا شيئين ضروريين فحسب بل هما أيضا شيئان نافعان كل النفع فبعض الكائنات منذ الولادة مخصصة للطاعة وبعضها للآمرة (أي للسيادة) [71].

والطريف أنه زاد هذا الأمر الذي اعتبره طبيعياً تأكيدًا حينما شبه العلاقة بين السيد الآمر والعبد المطيع بالموجود الحي المركب من روح وجسد؛ فقد وجدت الروح لتأمر ووجد الجسد ليطيع؛ فكذلك الحال وجدت سلطة السيد الآمر والحاكم كملك ووجد ذوي القوى البدنية على أحسن ما يكون وهم الرقيق للطاعة فالبعض هم بالطبع أحرار والآخرين بالطبع عبيد، وأن الرق في حق هؤلاء نافع بمقدار ما هو عادل [72].

ولتلاحظ معي عبارة أرسطو الأخيرة، تلك العبارة التي يقر فيها بوضوح أن البعض من البشر خلقوا ليكونوا أحرارًا والبعض خلقوا ليكونوا عبيداً بالطبع، ولتلاحظ كذلك تأكيده في نهاية هذه العبارة على أن الرق "نافع بمقدار ما هو عادل" ! أي أن استرقاق الأحرار للعبيد إنما هو مسألة عادلة تتوافق مع ذلك التمييز الطبيعي بين الأحرار والأرقاء !

والحقيقة التي أود أن ألفت الانتباه الآن إليها هو أن هذا هو ما قر في الذهنية الغربية منذ العصر اليوناني حتى الآن؛ فرغم أن الأمر بدا بين شد وجذب، أو بين بروز واختفاء سواء على صعيد الفكر أو على صعيد الواقع. إلا أن الحقيقة قد استقرت في أذهانهم منذ هذا التاريخ البعيد أن الإنسان بمفهومه التام الكامل هو الإنسان الغربي، وأن ما عداه من البشر إنما هم في درجة أدنى وهم لا يصلحون كما كان يريد اليونانيون القدماء إلا والعبودية.

وليس أدل على أن الإنسان الغربي المعاصر لا يزال بما قر في ذهنه هو نفس الإنسان اليوناني القديم، ما أظهرته الدراسات الغربية الحديثة فيما يسمى "اليوجينيا" أي علم تحسين الإنسان عن طريق منح السلالات الأكثر صلاحية

فرصة أفضل للتكاثر السريع مقارنة بالسلالات الأقل صلاحية [73]، أما موضوع بحث هذا العلم الذي يؤكد عمق عنصرية النظرة الغربية في نظرتها إلى الأجناس الأخرى فهو دراسة العوامل الواقعة تحت التحكم الاجتماعي التي قد تحسن أو تفسد الخصائص الطبيعية الموروثة للأجيال في المستقبل جسدياً أو ذهنياً [74].

لقد تعاظم شأن هذا العلم منذ أوائل القرن العشرين في أوروبا وأمريكا عندما كان علم الوراثة لا يزال في مقتبل تأسيسه ونموه وانضم إلى دعاته (دعاة اليوجينيا) الكثيرون من كبار المفكرين والعلماء والفلاسفة ورجال المال وكان من بين هؤلاء برتراند رسل وج.د.برنال، جوليان هكسلي، رونالد فيشر، برنارد شو، هانلوك إليس، د. هـ لورانس، الدوس هكسلي، هـ .ج. ويلز، روزفلت، تشرشل وجون روكفلر. لقد كرست اليوجينيا عبر هؤلاء وغيرهم نفسها لتأكيد أن الناس لم يخلقوا سواسية. لقد كانت أوروبا بالفعل قد سيطرت بالأسلحة وبالمفاوضات، بالقوة والخداع على أفريقيا ثم آسيا ثم أمريكا ومن ثم اعتبرت نفسها سيدة العالم وأن بقية البشر إنما خلقوا من أجلها، من أجل الرجل الأبيض، " إن الكلاب تكف عن النباح إذا ما استنشقت هواءنا [75] "، الشعوب إذن كما الأفراد لم تخلق سواسية هذا ما أكده كثيرون من الأوربيين علماء وباحثين وفلاسفة.

لقد كتب الفرنسي آرثر كونت ده جوبينو في منتصف القرن التاسع عشر كتاباً بعنوان "مقال عن التفاوت بين سلالات البشر" قال فيه أن الأرستقراطيين الآريين الشقر كانوا دائما زهرة أوروبا ولكنهم فقدوا قوتهم بالزواج بالسلالات الأدنى، وبينما أهمل الفرنسيون هذا الكتاب أحياه الألمان وأنشأ عشاقه "جمعية جوبينو" عام 1894 وبعدها بعدة سنوات أصدر هوستون ستيوارت شامبرلين كتاباً بعنوان "قواعد القرن التاسع عشر" استلهم فيه جوبينو وهاجم فيه السود واليهود وقال إن الألمان هم أنقى الآريين. وبالطبع فقد أعاد هتلر في كتابه "كفاحى" كل هذه الأفكار اليوجينية، وشهد القرن العشرون الحرب اليوجينية في الولايات المتحدة وألمانيا وإنجلترا والسويد والدانمارك وفنلنده، وكان الأعداء دائماً هم المتخلفون وراثياً الفقراء، فالفقر عند اليوجينيين صفة وراثية. وأصبحت الحرب ضرورية للتخلص من البشر المتخلفين كما يقول اليوجيني كارل بيرسون : إن اعتماد التقدم على البقاء للسلالة الأفضل على الرغم مما قد يبدو فيه من شئ فظيع إنما يعطي

الصراع من أجل البقاء ملامحه المفتداة. وإذا توقفت الحروب فلن يتقدم جنس البشر.. لن يكون هناك ما يكبح جماح خصب السلالات المتخلفة [76].

انتهت الحروب بين الأوروبيين والأمريكيين وأنفسهم، ولم تنته العقيدة اليوجينية وإن توجهت وجهة أخرى الآن. إذ تتغير ظواهر الأحداث ومسبباتها ولا تتغير العقيدة المؤكدة لديهم بأنه لا توجد مساواة طبيعية بين البشر وإن وجدت فهي في عرفهم بين الأوروبيين والأمريكيين بعضهم البعض، وليست بينهم وبين بقية أجناس الأرض ! هذه هي الحقيقة التي علينا أن نعترف بها أمام أنفسنا ونكشفها أمامهم لعلهم يراجعون هذه العقيدة وإن كنت أشك في إمكانية ذلك شكاً عميقاً لأن التاريخ الغربي يمتلئ بالبراهين الساطعة على أن الغربيين حينما تواتيهم الفرصة وتتبلور الأهداف لا يترددون في العصف بخصومهم الذين يعتبرونهم دائماً الأضعف والأغبى والأفقر، ومن ثم فعلى الأغبى والأفقر والأضعف أن يطيع الأمر ويقبل بما يفرضه السيد الآمر. فهذه هي العدالة وذلك هو الحق. وما تفعله أمريكا وإسرائيل الآن في العالمين العربي والإسلامي وبمباركة غير معلنة من أوروبا هو التحقق الفعلي لكل ذلك. ولا غرابة إذن فالحقوق هي حقوق الإنسان الغربي وما يريده لنفسه دائماً هو الحق. أما عن الآخرين فلا حقوق لهم إلا ما يسمح به لهم السيد المتفوق !

هذه هي الحقيقة التي علينا أن ندركها ونعمل بمقتضاها !! إن الدرس قاسي والوجود على الأرض مهدد. لكن الوعي بكل ما قدمناه إنما هو بداية الطريق الصحيح لإعادة التوازن إلى الشخصية الإنسانية وخاصة لدى شعوب العالم المقهورة. والوعي بداية اليقظة واليقظة تقود إلى التخطيط الواعي، والتخطيط الواعي يعني البدء في التنفيذ بحرص شديد .وفي الحرص نجاة من بطش الآخر.

صحيح أن الحرص في المواجهة يطيل أمرها، لكنه ضروري حتى توهب الأجيال الحاضرة حق الحياة والقدرة على التخطيط والتنفيذ، وفي كل ذلك صوناً لحق الأجيال المستقبلة في الحياة الحرة الكريمة. إذ حينما تتكافئ القوى، وتتوازن الإرادات تتوحد الأهداف وتصبح المساواة بين البشر حقيقة واقعة وتكبت حينئذ نزعات الغربي العنصرية ويجبر على الإيمان الحقيقي بالمساواة بين جميع البشر في كل الحقوق دون تمييز.

الهوامش والمراجع

1ـ محمد السيد سعيد، مقدمة لفهم حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة 1997م ، ص 38.

2ـ انظر : مكتبة حقوق الإنسان بجامعة منيسوتا الأمريكية المكونة من 14 صفحة كاملة على :

http:\www.umn.edu/humanrts/arabic/suddoc.htm

3ـ انظر نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في :

http:\www.hiw.org/arabic/un-docs/udhr.htm

4ـ فرانسيس فوكوياما : نهاية الانسان، عواقب الثورة البيوتكنولوجية، ترجمة د.أحمد مستجير، مكتبة الأسرة، الهيئة العربية العامة للكتاب بالقاهرة ،2003م، ص165.

5ـ صحيفة الأهرام القاهرية، الصادرة يوم 12 إبريل 2004م، الصفحة الخامسة.

6ـ نقلاً عن نفس لمصدر.

7ـ فرانسيس فوكوياما: نفس الرجع السابق، ص 162.

8ـ انظر مؤلفاتنا : الخطاب السياسي في مصر القديمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1998م.

تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خالدون ، دار قباء 1999م، 227 وما بعدها.

وانظر كذلك : د.إبراهيم الدسوقي أباظة و د.عبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، دار النجاح ببيروت 1973م، ص 148ـ 151.

9ـ انظر نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الموقع المشار إليه على الانترنت ، ص1.

obeikandl.com

10- نفسه.

11- نفسه.

12- نفسه.

13- نفسه.

14- نفسه.

15- محمد السيد سعيد : نفس المرجع السابق ،ص 45 - 48 .

16- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نفس المصدر ونفس الصفحة السابقة.

17- نقلاً عن مكتبة حقوق الإنسان بجامعة منيسوتا الأسبق الاشارة إليها ص 1، 2.

18- انظر محمد السيد سعيد، نفس المرجع السابق 56-57.

19- انظر : الصحيفة الاهرام القاهرية، نفس العدد ونفس الصفحة.

20- انظر نص هذا التقرير السنوي الصادر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان في:

http:\hrw.org/arabic/mena/wr2003/index.htm

21- نفس المصدر السابق، p2.

22- نفسه.

23- رضا هلال : تفكيك أمريكا، نشرة مكتبة الاسرة، الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة 2001م، ص 38.

24- نفسه، ص 93.

25- شريف الشوباشي : هل فرنسا عنصرية؟، مطابع الأهرام التجارية بالقاهرة 1992م، ص 19.

26- نفس المرجع السابق ، ص 19، ص25، ص27.

27- انظر نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان، بنفس الموقع بالانترنت، p2.

obeikandi.com

28- نفسه، 3, 2 p.

29- شريف الشوباشي، نفس المرجع السابق، ص 196.

30- نفسه، ص 196- 197.

31- نفسه، ص 200.

32- انظر كتابنا : الخطاب السياسي في مصر القديمة، سبق الإشارة إليه.

وكذلك : بأن اسمان : ماعت مصر الفرعونية وفكرة العدالة الاجتماعية، ترجمة د. زكية طبوزادة ود. علية شريف، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة 1996م.

33- انظر مكتبة حقوق الانسان بجامعة منيسوتا، سبق الاشارة إليه، p1.

34- انظر كتابنا : تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي – الجزء الثاني، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1999م، ص 47 - 48.

35- انظر كتابنا : تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1999، ص 47 - 48.

36- انظر ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواده في نفس المصدر المشار إليه سابقاً.

37- محمد السيد سعيد : نفس المرجع السابق، ص 74.

38- نفسه، ص 74- 75.

39- انظر مكتبة حقوق الإنسان بجامعة منيسوتا، نفس الصدر المشار إليه سابقاً، p1.

40- انظر : محمد السيد سعيد : نفس المرجع السابق، ص 74.

41- انظر ملحق الصور لهذا البحث وهو نقلاً عن : جريدة الإسبوع المصرية المستقلة، التي تصدر إسبوعياً، عدد 22 مارس 2004م.

42- قال بوش هذه التصريحات في الرابع عشر من إبريل وأنا لا أزال أكتب في

obeikandl.com

هذه الفقرة من البحث ،ونشرتها صحيفة الاهرام القاهرية يوم 10/ 4/ 2004 م، الصفحة الأولى.

43- محمد السيد سعيد، نفس المرجع السابق، ص 48.

44- نفسه، ص 49.

45- د. جلال أمين، العولمة، دار المعارف، سلسلة اقرأ (636)، القاهرة بدون تاريخ، ص 31 .

46- نفسه.

47- راجع ما كتبناه في كتابنا : ضد العولمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 1999م، في التصدير، وكذلك في مقال ضد العولمة، ص 48 – 55 وفاصة ص 54.

48- د. جلال أمين، نفس المرجع السابق، ص 33.

49- نفسه، ص 34.

50- د. مصطفى النشار، ما بعد العولمة – قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري، بحث منشور ضمن كتاب "التقاء الحضارات في عالم متغير" تحرير د. عبادة كحيلة، منشورات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الاداب، جامعة القاهرة، القاهرة 2003م ص 309.

وراجع كذلك تفصيل أكثر في كتابنا المنشور بنفس العنوان السابق "ما بعد العولمة"، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2002م.

51- نقلاً عن : إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة الأمريكية، منشورات مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003م، ص 127- 128.

52- انظر كتاب : فخ العولمة ترجمة د. عدنان موسى، سلسلة عالم المعرفة (238)، الكويت 1988م، ص 21.

53- نفس المرجع السابق، ص 26-27.

obeikandl.com

وانظر أيضا تحليلاً لهذا الكتاب الهام في كتابنا : بين قرنين – معاً إلى الألفية السابعة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2000م، ص43 وما بعدها.

54- انظر: فخ العولمة، ص 225.

55- انظر نفس المرجع، ص 224- 225.

وراجع كتابنا السابق الإشارة إليه، ص49 .

56- راجع فصول هذه الاتفاقيات في ملاحق كتاب د. مصطفى عبد الغني، الجات والتبعية الثقافية، مركز الحضارة العربية، القاهرة 1998م، ص 81 وما بعدها.

57- روجيه غارودي، حوار الحضارات، ترجمة د. عادل العوا، نشرة منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الثامنة 1986م، ص103.

58- نفسه، ص97.

59- نفسه ، ص 186.

60- نفسه، ص 186- 187.

61- مارتاس. نسبوم وكاس. سانشتين : استنساخ الإنسان – الحقائق والأوهام، ترجمة د. مصطفى إبراهيم فهمي، مكتبة الأسرة، الهيئة العربية العامة للكتاب 2002م، ص11 من مقدمة المحررين.

62- نفس المرجع السابق، ص 266.

63- نفسه.

64- نفسه.

65- نفسه ،ص 267.

66- نفسه، ص 270-271.

67- نفسه ص 274.

obeikandl.com

68ـ انظر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مصدر سبق الإشارة إليه، انظر د. فؤاد زكريا دراسته حول محاورة "الجمهورية" في مقدمة ترجمته العربية للمحاورة، ص126.

69ـ نفسه.

70ـ أرسطو طاليس : كتاب السياسة (ك2 – ف8)، الترجمة العربية لأحمد لطفي السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1979 م، ص 101.

71ـ نفسه (ف10ـ ف13ـ ف 15)، الترجمة العربية ص 101ـ 103.

72ـ وراجع كتابنا: أرسطو طاليس – حياته وفلسفته، دار الثقافة العربية – القاهرة، 2002م، ص268.

73ـ انظر : د. أحمد مستجير، الثورة البيولوجية، دار المعارف بمصر، سلسلة اقرأ (691) / ص5.

74ـ نفسه.

75ـ نقلاً عن نفس المرجع السابق، ص 8.

76ـ نفسه، ص10ـ11.

obeikandl.com